The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 May/2017

قياس وتحليل مؤشر جودة النمو في العراق بعد سنة 2003

أ.م. د. فلاح خلف علي الربيعي
م.م. سرور علي عبد الحسين السوداني
قسم الاقتصاد –الجامعة المستنصرية

الملخص

إن الاتجاه العام لمعدل النمو الاقتصادي في العراق، ظل مقترناً بظروف تصدير النفط ومصحوباً بمستوى متدني من التنويع الإنتاجي وتدهور في مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

انطلاقا من تلك الفرضية يهدف البحث الى تقييم الأداء التنموي للاقتصاد العراقي بعد سنة 2003، باستخدام مؤشر جديد هو مؤشر جودة النمو، من أجل التوصل الى قيمة رقمية واحدة يمكن الحكم من خلالها على مستوى جودة النمو في العراق من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، للمساعدة في إعادة تقييم السياسات الاقتصادية الحالية، وتبني سياسات بديلة، تجعل من مؤشر جودة النمو ركناً من أركان اية استراتيجية مستقبلية تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق.

پوختە

ئاڕاستەی گشتی تێکڕای گەشەی ئابوری لە عێراق ، بەستراوەتەوە بە بارو دۆخی هەناردە کردنی نەوتی خاو هاوشان لەگەڵ ئاستێکی نزم لە دابەشکردنی بەرهەم و تێکچونی ئاستی توانای بەجێهێنانی ئابوری و کۆمەڵایەتی ، لە ڕوانگەی ئەم گریمانەیەوە ئاما نجی تۆڕێنەوەکە هەڵسەنگاندنی توانای بەجێهێنانی گەشەی ئابوری عێراقە لە دوای ساڵی 2003 وە ، ئەوەش بە بەکاربردنی ئاماژەیەکی نوێ ئەویش ئاماژەی بە پێزی گەشەیە . لە پێناو گەیشتن بە بەهایەکی ژمارەیی کە بکرێت لەو ژمارەیەوە قسە لە سەر ئاستی کارایی و بە پێزی گەشە لە عێراقدا لە بواری ئابوری و کۆمەڵایەتیەوە ، ئەوەش بە مەبەستی دوبارە هەڵسەنگاندنەوەی ڕامیاریە ئابوریەکان و دارشتنی سیاسەتی شوێن گروە ، کە وا بکات ئاماژەی کارایی و بە پێزی گەشەی ئابوری ببێت بە یەکێك لە کۆڵەکەکانی هەر ستراتیژیەتێك لە ئایندەدا کە ئاما نجی بە دیهێنانی گەشەی ئابوری بەردەوام بێت لە عێراق .

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 May/2017

Abstract:

The general trend of the rate of economic growth in Iraq has been related with the conditions of the export of oil, and accompanied with a low level of diversification and a deterioration in the level of economic and social performance .

Starting from that hypothesis,, the research aims to assess the developmental performance of the Iraqi economy after 2003, by using a new indicator called quality of growth index , in order to reach a single numerical value through, which can be judged on the level the economic and social growth in Iraq , to assist in the
Re-evaluation of current economic policies and adopting alternative policies that make the quality of growth index is one of the pillars of any future strategy aimed at achieving sustainable economic growth in Iraq

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 **May/2017**

المقدمة:

يتميز العراق بتنوعه المواردي (المادي والبشري)، إلا أن تلك الميزة لم توظف لمعالجة الاختلالات الإنتاجية والمؤسسية المتأصلة في اقتصاده، وقد تفاقم هذا الاتجاه بعد أن تعرض العراق لظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي بفعل الحروب والعقوبات الدولية قبل سنة 2003، ثم استفحال ظاهرة الإرهاب بعد سنة 2003، ومما زاد من تعقيد المشهد عدم تبني صانعي السياسة لمنهج اقتصادي يستند الى رؤية تنموية واضحة ومحددة.

ومن الطبيعي في ظل تلك الظروف المعقدة أن تتفاقم المشكلات وتهيمن الاختناقات والمعوقات التي عطلت مسيرة التنمية في العراق، ويأتي في مقدمة تلك المشكلات ضعف مستوى النمو، وعدم استقراره، فضلاً عن اختلال هيكل التركيب القطاعي وضعف التنويع الإنتاجي واختلال هيكل الصادرات، علاوة على التركيز على الاستهلاك وضعف الاهتمام بالإنتاج والاستثمار.

وبهدف تسليط الضوء على تلك الحقائق تبنى البحث مؤشر جودة النمو، الذي يعد بمثابة محصلة للتطور الذي شهده الفكر التنموي، بعد تزايد الاهتمام بالتنمية البشرية وبعملية بناء رأس المال البشري.

يرتكز هذا المؤشر على دعامتين أساسيتين، الأولى هي الابعاد الاقتصادية ممثلة بمؤشر قوة النمو الاقتصادي، واستقرار النمو، والتركيب القطاعي وتركيب الطلب، إما الثانية فهي الابعاد الاجتماعية ممثلة بمستوى التعليم والصحة.

وبناءً على مضمون هذا المؤشر يمكن القول إن معدل النمو الاقتصادي في العراق، ظل مقترناً بمعدلات تصدير النفط ومصحوباً بمستوى متدني من التنويع الإنتاجي وارتفاع في معدلات الفقر والبطالة، فضلا عن الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس في الميدان التعليمي والصحي. انطلاقا من تلك الأفكار يسعى البحث الى تقييم الأداء التنموي للاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

تعود إلى أن معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في العراق بعد سنة (2003) لم تسهم في تحسين جودة الأداء الاقتصادي والاجتماعي بشكل يتناسب مع هذا الارتفاع الملحوظ في تلك المعدلات.

هدف البحث:

يهدف البحث الى الوصول الى قيمة رقمية واحدة يمكن من خلالها الحكم على مدى جودة النمو، ليشكل هذا الرقم دليلا عمليا ومنطقيا للحكم على مستوى الأداء في العراق من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

فرضية البحث:

إن تحسين الأداء الاقتصادي في العراق يتطلب رفع مستوى قوة النمو الاقتصادي واستقرار النمو وتنويع التركيب القطاعي وتنويع هيكل الطلب، في حين يتطلب تحسين الأداء الاجتماعي تحسين أداء قطاع التعليم والصحة.

أهمية البحث:

تعود إلى حاجة العراق الماسة إلى مؤشر لتقويم الأداء الاقتصادي في ظل الحاجة الملحة الى تجويد هذا الأداء بعد التراجع الذي شهده بعد منتصف التسعينيات من القرن الماضي.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي في تحليل الابعاد الاقتصادية والاجتماعية في العراق، التي شملت الأبعاد الاقتصادية التي تتضمن قوة النمو الاقتصادي باستخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، واستقرارية النمو باستخدام معدل التضخم السنوي، والتركيب القطاعي من خلال نسبة مساهمة القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي وتركيب الطلب من خلال تحليل هيكل الصادرات، الى جانب مؤشرات البعد الاجتماعي فتم قياسها باستخدام مؤشر الإنفاق على الصحة، ومؤشر الإنفاق على التعليم.

نطاق البحث:

فيما يتعلق بنطاق البحث من الناحية الزمانية تم التركيز على المدة (2004 -2013) ، ومن الناحية المكانية ، فأن العراق هو الإطار المكاني للبحث

هيكلية البحث:

قسم البحث إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول تعريف بمؤشر جودة النمو ومكوناته الفرعية، وتناول الثاني النماذج التطبيقية على مؤشر جودة النمو، في حين ركز المبحث الثالث على تحليل مؤشر جودة النمو الاقتصادي في العراق، تمهيدا لحساب مؤشر جودة النمو في العراق في المبحث الرابع واختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: مؤشر جودة النمو ومكوناته الفرعية

سنركز في هذا المبحث على تقديم عرض تفصيلي لمفهوم مؤشر جودة النمو، من خلال استعراض مكوناته الفرعية والتعريف بالمتغيرات التي تشتمل عليها هذه المكونات، فضلا عن التعريف بالصيغة الرياضية لأنموذج جودة النمو

مفهوم مؤشر جودة النمو: Quality of Growth index

مؤشر جودة النمو هو مؤشر تم اقتراحه من قبل خبراء صندوق النقد الدولي لتقييم حالة الأداء الاقتصادي لمجموعة من البلدان النامية المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل، لتشخيص مدى استدامة النمو ومدى اهتمامه برأس المال البشري. وعليه فأن هذا المؤشر يضم بعدين رئيسين هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، ولكل بعد من هذه الابعاد وزن نسبي متساوي وبمعدل (50%)، ويشمل الجانب الاجتماعي على مؤشرات الصحة والتعليم، اما الجانب الاقتصادي فيشمل على مؤشر قوة النمو واستقرار النمو والتركيب القطاعي وتركيب الطلب، والمخطط الآتي يوضح المكونات الفرعية لمؤشر جودة النمو [(i)].

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 May/2017

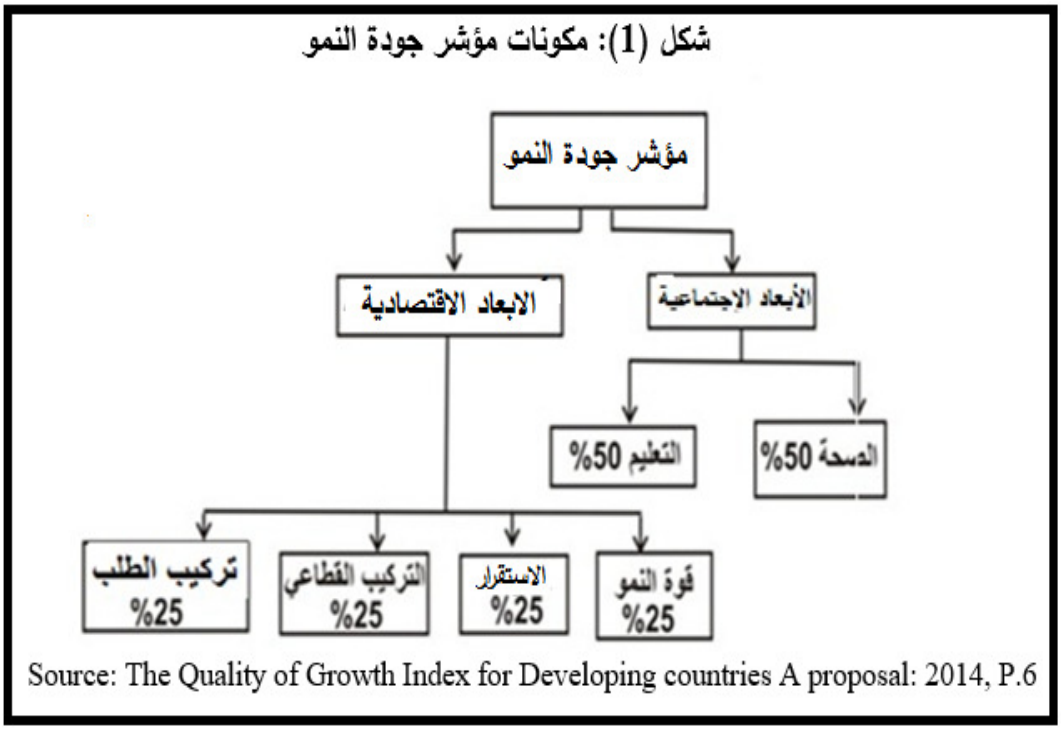

أولاً: مؤشرات البعد الاقتصادي:

ترتبط جودة الأداء الاقتصادي بمجموعة من المؤشرات التي تشمل على تحديد مدى قوة النمو، ومستوى استقراره فضلا عن مستوى التنويع الإنتاجي وسنتناول تلك المؤشرات بالتفصيل.

1. مؤشر قوة النمو الاقتصادي:

يعد مؤشر قوة النمو الاقتصادي من ابرز المكونات الفرعية للأبعاد الاقتصادية ، ونظراً لما ينطوي عليه مفهوم قوة النمو من تعقيد وشمولية لعدة نواحي ومتغيرات، سيتم التركيز على مؤشر واحد لقياس قوة النمو هو متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فتقاس قوة النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي للفرد [ii]، ولكون هذا المؤشر يمكن أن يساعد في الكشف عن مدى انخفاض مستوى الإنتاجية ومدى ضعف الهياكل الإنتاجية في البلدان النامية، فهذا هذا الضعف من الطبيعي أن ينعكس بشكل انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض في حصة الفرد منه ليشكل السمة الرئيسية للتخلف في تلك البلدان[iii].

2. مؤشر التركيب القطاعي:

يهدف مؤشر التركيب القطاعي الى الكشف عن حجم التنويع الاقتصادي، من خلال التعرف على مدى الانخفاض في مساهمة القطاعات الأولية وبخاصة قطاع النفط، ومدى الزيادة في حجم مساهمة القطاعات السلعية وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين الإيرادات العامة، ويتطلب تحقيق هذا الهدف تقليص دور الحكومة، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي [iv].

أن هذا الهدف إذا تحقق يمكن أن يساعد في تقليل حساسية الاقتصاد وزيادة مقاومته للصدمات الخارجي[v].

وستقود تلك العملية في المحصلة إلى تخفيف العبء عن الحكومة والقطاع العام وتسهم في النهوض بدور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي **(vi).**

3. مؤشر الاستقرار الاقتصادي:

يهدف مؤشر الاستقرار الاقتصادي إلى التعرف على مدى الانخفاض الذي طرأ على التقلبات المفرطة أو الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والاستهلاك والاستثمار وغيرها، ويعد الاستقرار الاقتصادي مطلباً أساسياً تسعى إليه جميع الحكومات المركزية واللامركزية لكونه يسهم في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، خاصة أن تعزيز الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي.

ويقاس الاستقرار الاقتصادي بعدد من المؤشرات وهي كل من التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتغيرات في معدلات البطالة، والتقلبات في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والتقلبات في النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتغيرات في الموازنة العامة (حجم العجز المالي أو الفائض)، وتقلب أسعار الفائدة على المدى الطويل والقصير، واستقرار أسعار الصرف في أسواق العملات. [vii]

ثانيا: مؤشرات البعد الاجتماعي:

أكدت نظريات النمو الداخلي على وجود ارتباط قوي بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي من خلال مفهوم رأس المال البشري الذي يتطلب الاهتمام بقطاع الصحة والتعليم والتدريب والانشطة الأخرى التي تعزز إنتاجية الفرد ،الامر الذي يؤكد على وجود ارتباط ديناميكي بين الصحة والتعليم والنمو ، من خلال عنصر رأس المال البشري الذي يسهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية ، وبالتالي يقود الى تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي، كما تؤكد الأدلة التطبيقية أن رصيد الاستثمار في رأس المال البشري هو مصدر رئيس للنمو الاقتصادي[viii]. ويضم مؤشر البعد الاجتماعي مكونين فرعين هما:

1. مؤشر التعليم:

يعد من أهم المؤشرات المساندة للنمو الاقتصادي، التي أكد عليها رواد نظرية النمو الداخلي وبخاصة، **رومير** ، و**لوكاس** ، الذين برهنوا على وجود ارتباط طردي موجب بين معدلات النمو ومستوى تأهيل الموارد البشرية ، فضمن هذا المجال أكد **لوكاس** على أن المستوى التعليمي المرتفع العاملين يعني إنتاجية أعلى لرأس المال المادي ، فالتعليم الأفضل سيحفز على زيادة مستوى الابتكار والاختراع ، التي ستسهم بشكل كبير في رفع مستوى إنتاجية جميع العاملين [ix]. لذا أصبح التعليم مدخلا لتفعيل دور العنصر البشري في التنمية، وبخاصة بعد التحول نحو الاقتصاد المعرفي والانماط التقنية التي توظف العلم والمعرفة التي جعلت من التعليم شرط ضروري لمواصلة عملية الإنتاج [x].

2. مؤشر الصحة:

هو إحدى مؤشرات التنمية البشرية. فضعف الخدمات الصحية ينعكس سلباً على عمليات التنمية الاقتصادية، من خلال تخفيض القدرة الإنتاجية للفرد، لذا يجب التوسع والتطور للخدمات الصحية مع زيادة النمو السكاني، هذا التطور يجب أن يكون نوعي وكمي حتى تتحقق التنمية والنمو الاقتصادي [xi].

كما أن الصحة تشير إلى مدى تمتع سكان البلد بحياة طويلة وصحية، من خلال الجمع بين اثنين من المكونات الفرعية وهي كل من معكوس معدل وفيات الأطفال الرضع، ومعدل العمر الزمني المتوقع عند الولادة (للحياة)، والتي تعد من مؤشرات الفقر الرئيسة، لذا فالصحة هي المرآة التي تعكس مدى التطور الاجتماعي للبلد، ولها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي والاجتماعي.

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 **May/2017**

عملية قياس مؤشر الصحة صعبة ومعقدة، فليس هناك مقياس محدد يمكنه إعطاء نتائج قاطعة بشأن الامراض والوفيات، وعادة ما يتم الجمع اثنين من المكونات الفرعية منها معكوس معدل وفيات أطفال الرضع، ومعدل العمر الزمني المتوقع للحياة منذ الولادة. وهذه المقاييس تعتبر إلى حد ما من مؤشرات الفقر الرئيسة [xii].

ثالثا: الصياغة الرياضية لأنموذج جودة النمو

تعتمد الصياغة الرياضية لأنموذج جودة النمو طريقة تتكون من خطوتين، في الأولى نحدد أوزان المتغيرات المكونة للأنموذج، وفي الثانية نجمع هذه المتغيرات ضمن مؤشر واحد يستخدم أوزان مختلفة.

1- تحديد الأوزان

يقصد بها تحديد أوزان متساوية لكل من المؤشر الفرعي الخاص بالمحتوى الاقتصادي للنمو (α) والمؤشر الفرعي الخاص بالبعد الاجتماعي للنمو (β) وبمعدل (50%) لكل مؤشر.

كما تم أيضاً تحديد وزن متساوي للمكونات الفرعية الأربعة للمؤشر الفرعي الخاص بالمحتوى الاقتصادي، وكذلك فإنه بالنسبة إلى المكونين الفرعيين للبعد الاجتماعي للنمو ، تحديداً الصحة والتعليم ،تكون الأوزان $(\delta_1 = \delta_2 = \%50)$. وقد تم أيضاً تحديد وزن متساوي للمكونين الفرعيين للمؤشر الخاص بالصحة. جاء هذا الاختيار في تحديد الأوزان، ليكون منسجما مع طريقة تحديد الأوزان التي تم استخدامها في مؤشرات أخرى معروفة، مثل مؤشر التنمية البشرية (***HDI***) ومؤشر مدى التعرض للمخاطر الاقتصادية (***EVI***) [xiii].

2- تجميع المتغيرات [xiv]

تشمل هذه الخطوة على احتساب (***QGI***) كمتوسط حسابي مرجح[*]، من خلال منح أوزان متساوية للمتغيرات المتضمنة في المؤشرات الفرعية، التي تم شرحها في الفقرة السابقة. ولدراسة العلاقات التفاعلية بين هذه المكونات يتم استخدام الصيغة الآتية الخاصة بـ (***QGI***) وهذه الصيغة تستخدم في حالة الدراسات التي تهدف إلى تصنيف أو ترتيب المجاميع الدولية بحسب قوة مؤشر جودة النمو أو على صعيد الحالات الدراسية الخاصة باقتصاد منفرد كالاقتصاد العراقي.

$$QGI = \alpha(Fundamenta\ ls) + \beta(Social)$$

وبالنسبة إلى بُعد "أسس النمو" فأنه يُعرف أو يُحدد كما يأتي:

$$Fundamenta\ ls = \gamma_1 Level + \gamma_2 Stability + \gamma_3 Diversification + \gamma_4 Orientatio$$

والبعد الاجتماعي يُعرف أو يُحدد كما يأتي

$$Social = (School)^{\delta_1}(Health)^{\delta_2}.$$

وبموجب طريقة المتوسط الهندسي[*] ، فإن (***QGI***) يعرف أو يحدد كما يأتي:

$$Fundamenta\ ls = (Level)^{\gamma_1}(Stability)^{\gamma_2}(Diversific\ ation)^{\gamma_3}(Orientation)^{\gamma_4}$$

وسنركز في المبحثين القادمين على عرض التطبيقات الخاصة بهذه الصيغة على صعيد المجاميع الدولية تمهيدا للفصل التطبيقي الخاص بتطبيق هذه الصيغة في الاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني: النماذج التطبيقية على مؤشر جودة النمو

يتضمن هذا المبحث عرض التطبيقات الخاصة بمؤشر جودة النمو على صعيد المجاميع الدولية، التي استندت عملية احتسابها على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات البنك الدولي.

فقد تم استخدام لوحة بيانات تشمل (93) بلداً نامياً للمدة (1990-2011) وتضمنت العينة (57) بلداً متوسط الدخل و(36) بلداً منخفض الدخل، وتم الحصول على بيانات المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (نظرة اقتصادية على العالم)، وقاعدة بيانات البنك الدولي (مؤشرات التنمية الدولية)، قاعدة بيانات الدليل الدولي لمخاطر الدول [(xv)].

وتشير النتائج تطبيق مؤشر جودة النمو في المجاميع الدولية، أن مؤشر جودة النمو(***QGI***) يتباين بشكل ملحوظ في البلدان المختارة على صعيد المدد الزمنية، والبلدان، ومستويات الدخل وكالآتي:

أولاً: تحليل مؤشر جودة النمو على صعيد المدد الزمنية

الجدول (1) يبين المراتب العشرة الأولى والعشرة الأخيرة فقط وهو مقتطف من جدول نتائج تطبيق مؤشر جودة النمو (***QGI***) على المجاميع الدولية المختارة، ونلاحظ من ترتيب تلك البلدان بحسب المدة الزمنية للمدة(1990–2011) ما يأتي: [(xvi)]

البلدان الأفضل أداءً هي البلدان التي سيطرت على المراتب الأولى خلال المدة(1990–2011) وكالاتي:

أ-خلال المدة (2005–2011) كانت بلغاريا هي البلد الأفضل وبمقدار(***QGI***) يساوي (0.843) ، تليها الصين بمقدار(***QGI***)(0.842)، ثم الأرجنتين (0.830)

ب-خلال المدة (2000–2004) جاءت الصين أولا تليها لاتفيا.

ت-خلال المدة (1995 – 1999) جاءت ماليزيا أولاً تليها بولندا.

ث-خلال المدة (1990 – 1994) جاءت ماليزيا أولاً، تليها الصين

أما البلدان الأضعف أداءً التي جاءت في المراتب الأخيرة خلال المدة(1990–2011) هي:

أ-خلال المدة (2005–2011) جاءت تشاد بالمرتبة الأخيرة بمقدار (0.334)سبقتها كل النيجر بمقدار (0.415)، وأفريقيا الوسطى بمقدار(0.402)

ب-خلال المدة (2000 – 2004) جاءت جمهورية أفريقيا الوسطى سبقتها تشاد

ت-خلال المدة (1995 – 1999) جاءت بالمرتبة الأخيرة جمهورية بوروندي سبقتها تشاد

ث-خلال المدة (1990 – 1994) فجاءت بالمرتبة الأخيرة جمهورية النيجر سبقتها دولة تشاد.

ومن بيانات الجدول نلاحظ أن أعلى قيمة (***QGI***) تحققت خلال فترة الدراسة بلغت (0.849) وهي في الصين خلال المدة (2004– 2000). وأن أدنى قيمة (***QGI***) تحققت خلال فترة الدراسة بلغت (0.258) وهي لدولة النيجر خلال المدة (1990–1994).

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 May/2017

الجدول (1) المراتب العشرة الأولى والمراتب العشرة الأخيرة من مجموعة الدول المختارة

1990-94			1995-1999			2000-04			2005-11		
Rank	country	QGI	Rank	country	QGI	Rank	country	QGI	Rank	country	QGI
1	Malaysia	0.811	1	Malaysia	0.809	1	China	0.849	1	Bulgaria	0.843
2	China	0.772	2	Poland	0.790	2	Latvia	0.798	2	China	0.842
3	Thailand	0.754	3	Vietnam	0.784	3	Vietnam	0.792	3	Argentina	0.830
4	Argentina	0.750	4	China	0.784	4	Bulgaria	0.786	4	Vietnam	0.807
5	Chile	0.748	5	Chile	0.764	5	Lithuania	0.784	5	Indonesia	0.800
6	Uruguay	0.746	6	Thailand	0.754	6	Poland	0.782	6	Malaysia	0.798
7	Poland	0.742	7	Sri Lanka	0.753	7	Chile	0.777	7	Uruguay	0.794
8	Sri Lanka	0.733	8	Uruguay	0.749	8	Sri Lanka	0.767	8	Colombia	0.788
9	Indonesia	0.725	9	Argentina	0.742	9	Brazil	0.767	9	Poland	0.786
10	Vietnam	0.721	10	Lithuania	0.740	10	Malaysia	0.755	10	Panama	0.782
84	Malawi	0.340	84	Ethiopia	0.363	84	Sierra Leone	0.407	84	Yemen, Rep.	0.482
85	Central African Rep.	0.338	85	Burkina Faso	0.355	85	Burkina Faso	0.404	85	Lesotho	0.480
86	Sierra Leone	0.328	86	Central African Rep.	0.346	86	Rwanda	0.399	86	Sudan	0.476
87	Ethiopia	0.327	87	Congo, Dem. Rep.	0.343	87	Niger	0.376	87	Equatorial Guinea	0.452
88	Burkina Faso	0.324	88	Niger	0.330	88	Mali	0.371	88	Mali	0.442
89	Rwanda	0.320	89	Rwanda	0.327	89	Congo, Dem. Rep.	0.371	89	Burundi	0.425
90	Guinea	0.308	90	Sierra Leone	0.320	90	Mozambique	0.367	90	Burkina Faso	0.417
91	Mali	0.287	91	Mali	0.311	91	Burundi	0.356	91	Niger	0.414
92	Chad	0.286	92	Chad	0.298	92	Chad	0.340	92	Central African Rep.	0.402
93	Niger	0.258	93	Burundi	0.294	93	Central African Rep.	0.331	93	Chad	0.334

Source: Martelo Martinz and Montfort Malachila, the Quality of the Recent High-Growth, P.11.

ثانياً: تحليل مؤشر جودة النمو بحسب المناطق:

تبين من تحليل (*QGI*) بحسب المناطق، أن بلدان أميركا اللاتينية حصلت على أعلى النقاط، بينما بلدان أفريقيا في شبة الصحراء تحتل المراتب الأخيرة، وهي المجموعة الأضعف فيما يتصل بجودة النمو. [xvii]

ثالثاً: تحليل مؤشر جودة النمو بحسب مستويات الدخل:

تبين من تحليل (***QGI***) بحسب مستويات الدخل، تباين قيم (***QGI***) فيما بين المجموعات الدولية ، فالبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى سجلت أعلى النقاط في مؤشر (***QGI***) ، تلتها البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ومن ثم البلدان ذات الدخل المنخفض. وهذا ما يؤكد على وجود علاقة طردية ما بين مستويات الدخل في تلك البلدان وبين مقدرتها على تحقيق نمو أفضل. [xviii]

رابعاً: تحليل مؤشر جودة النمو بحسب الموارد:

تبين من تحليل (***QGI***) بحسب وفرة أو ندرة الموارد، أن أداء البلدان ذات الشحة في الموارد، أضعف بكثير من المعدل العام لمتوسط العينة، مما يؤكد على حقيقة مفادها أن البلدان التي تعاني من شحة الموارد تواجه مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تعيق جهودها الهادفة الى رفع مستوى جودة النمو. غير أن الأمر لم يختلف كثيرا بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد، فقد حققت نقاط أدنى قليلاً من النقاط التي تحققها نظرائها من البلدان الفقيرة بالموارد، وهذا يمكن أن يثير مجدداً وعلى نطاق واسع الجدل حول فرضية لعنة الموارد الطبيعية. فوفرة الموارد الطبيعية في تلك البلدان قد لعبت دور النقمة، أكثر من دور النعمة عندما يتعلق الآمر بالسعي إلى رفع مستوى جودة النمو. [xix]

خامساً: مقارنة مؤشر جودة النمو من منظور مؤشرات التنمية:

بهدف تكوين فكرة بشأن الموقع الذي يحتله المؤشر مؤشر(***QGI***) بالمقارنة مع مؤشرات التنمية الأخرى، تم قياس معامل الارتباط ما بين (QGI) ومجموعة مختارة من مؤشرات التنمية. وتبين ما يأتي:

1-وجود ارتباط طردي بين (***QGI***) ومؤشر التنمية البشرية ***(HDI)***.

2-وجود ارتباط طردي بين (***QGI***) والناتج المحلي للفرد.

3-وجود ارتباط عكسي بين (***QGI***) ومعدل الفقر.

4-وجود ارتباط عكسي بين (***QGI***) ومؤشر عدم العدالة في توزيع الدخل.

تدل هذه النتائج ضمناً على أن (***QGI***) يمكن أن يشكل جزءا أساسياً إضافياً ضمن مجموعة المؤشرات الأخرى (المتوفرة لغرض قياس مدى تقدم البلدان باتجاه النمو الشامل). [xx]

سادساً: تحليل العوامل المؤثرة في مؤشر جودة النمو

تم التحري عن العوامل التي تؤثر في النقاط التي يسجلها(***QGI***)، وتبين أن (***QGI***):

1-يرتبط بقوة مع العوامل السياسية – المؤسساتية.

2-يرتبط بقوة اقل من السابق مع كل من سيادة القانون والحد من الفساد.

3-يرتبط طردياً مع الاستقرار السياسي، فكلما كان الاستقرار أكبر سيرافقه (***QGI***) أعلى. [xxi]

سابعا: أثر بيئة الاقتصاد على أداء مؤشر جودة النمو:

البلدان التي تحظى باقتصاد كلي مستقر ستحظى بإمكانية أفضل في الحصول على القروض لتمويل المشاريع، ويمكن أن تشكل هذه الظروف قوى دافعة باتجاه تحقيق معدلات أعلى في مؤشر (***QGI***).

ومن تحليل الارتباط بين بيئة الاقتصاد الكلي و (***QGI***)، تم التوصل الى ما يأتي:

1-إن التقلبات التضخمية ترتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر (***QGI***).

2-أن زيادة حجم الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص ترتبط بشكل طردي مع (***QGI***).

3-وجود علاقة وثيقة الصلة بين مستوى الأنفاق الاجتماعي مع إمكانيات تحقيق جودة نمو ملاءمة فهناك علاقة طردية تربط (***QGI***) مع الأنفاق العام على قطاع الصحة والتعليم.

4-وجود ارتباط طردي ضعيف إلى حد ما بين (***QGI***) والاستثمار الأجنبي.

5-وجود علاقة عكسية بين (***QGI***) والمنح.

6-وجود ارتباط عكسي بشكل ملحوظ بين (***QGI***) والمعونة الخارجية، يعود على الأغلب إلى حقيقة أن المعونة الخارجية يتم تخصيصها في الغالب للبلدان ذات الدخل الواطئ.

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 May/2017

المبحث الثالث: تحليل مؤشر جودة النمو الاقتصادي في العراق

أولا: تحليل المؤشرات الفرعية الاقتصادية والاجتماعية للنمو الاقتصادي

تمكن الاقتصاد العراقي بعد التغيير السياسي في سنة (2003) من تحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنةً بالفترات السابقة، إلا أن تلك المعدلات تزامنت مع الزيادة في إيرادات النفط الناجمة عن زيادة الإنتاج وأسعار النفط، ولم تأت نتيجة لتحسن الأداء الاقتصادي، كما لم يرافقها تحسن في أداء المتغيرات والعوامل النوعية الاقتصادية والاجتماعية التي هي تعكس مدى جودة النمو الاقتصادي، ويمكن الحكم من خلالها على مدى استقرار واستدامة النمو، ومدى قدرته على تلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية. وبهدف التأكد من تلك الحقائق سنسلط الضوء في هذا المبحث على المحاور الآتية:

المحور الأول: الأبعاد الاقتصادية للنمو

أولاً: مؤشر قوة النمو الاقتصادي:

أشرنا في المباحث السابقة إلى أن مفهوم قوة النمو الاقتصادي يتحدد من خلال مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وتعد الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي محصلة لارتفاع سعر النفط الخام وزيادة إنتاج النفط، الذي كان طاغياً على باقي الأنشطة الاقتصادية بنسبة تفوق الـ(50%) ، مما يدل على أن هذا النشاط يعد بمثابة المحرك الرئيس للنمو الذي شهده الأداء الاقتصادي للفترة (2004-2013)[xxii]. وعلى الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد إلا أن معدلات النمو السنوية لم تشهد أي استقرار، واتسمت بالتذبذب ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى فحقق أعلى معدل نمو سنوي في سنة (2004) بنسبة (49.6%) ثم أخذت بالتراجع حتى وصل في سنة (2013) إلى (2.9%)، ولم ينعكس إلا هذا النمو المتحقق بشكل واضح على بقية مؤشرات التنمية البشرية، بدليل أن ترتيب العراق جاء العراق في المراتب الأخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، مما يعني أن معدلات النمو التي تحققت بعد سنة 2003 لم تؤد إلى تحسن مؤشر جودة النمو الاقتصادي.

الجدول (2): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1988=100 ومعدلات النمو السنوية

مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد من GDP	معدل نمو السنوي %
2004	41607.8	27139	1533.1	49.6
2005	43438.8	27.963	1553.4	1.3
2006	47851.4	28.810	1639.1	5.5
2007	48510.6	29.682	1634.3	-0.7
2008	51716.6	31.895	1691.3	5.5
2009	54721.2	31664.5	1728.2	2.2
2010	57751.6	32436.6	1777.5	4.4
2011	63650.4	33338.8	1909.2	4.6
2012	71680.8	34207.2	2095.5	5.8
2013	75685.8	35095.8	2156.6	2.9

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 **May/2017**

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والتعاون الإنمائي، مديرية الحسابات القومية، تقديرات سنوية فصلية

ثانياً: الاستقرار الاقتصادي

شهد الاقتصاد العراقي بعد سنة (2003) حالة عدم استقرار نقدي وسعري، اسهم في ارتفاع معدلات التضخم ، فقد استمر عرض النقد ينمو بمعدلات متصاعدة مقارنة بمعدلات نمو الناتج ، واتجه معامل الاستقرار النقدي نحو الارتفاع وبلغ اقصى مستوى له في سنة (2007) فوصل الى (29.9)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك (العام والخاص) ، الذي جاء انعكاساً لارتفاع حجم النفقات التشغيلية، كنتيجة لزيادة فقرة الأجور والرواتب في الموازنة العامة، الذي أقترن بتخلف الجهاز الإنتاجي وعدم قابليته على مواكبة انمو في الطلب الكلي[xxiii] ، أن الاتجاه المذكور قد اسهم في تعزيز حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، كما أسهمت مجموعة أخرى من العوامل في تغذية الضغوط التضخمية من أبرزها [xxiv] :-

الجدول (3) معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2013)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتةGDP	عرض النقد M1	ΔM1/M1	Δ Y/Y	معامل الاستقرار النقدي
	1	2	3	4	4 / 3
2004	41607.8	10148626	76	54.1	1.40
2005	43438.8	11339125	12	4.4	2.72
2006	47851.4	15497300	36	10.1	3.56
2007	48510.6	21721167	41	1.37	29.9
2008	51716.6	28189934	30	6.6	4.54
2009	54721.2	37300030	32	5.8	5.51
2010	57751.6	51743489	39	5.5	7.09
2011	63650.4	62473929	21	10.2	2.05
2012	71680.8	63735871	20	12.6	1.58
2013	75685.8	73830964	15.8	5.5	2.87

المصدر: البنك المركزي، النشرات السنوية (2004 – 2013).

1-ظلت هوية النظام السياسي في العراق بعد سنة 2003 غير محددة الملامح، وكان من الصعب تحديد طبيعة توجهات السياسات الاقتصادية، فدعم هذا الارتباك عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي التي أسهمت في رفع معدلات التضخم.

2-الزيادة في معدلات الاستهلاك (العام والخاص لم تصحبها زيادة في المعروض السلعي، نتيجة لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قابليته على مواكبة الزيادات المستمرة في الطلب الكلي والاستهلاكي بخاصة، فضلا عن الإنفاق على مشاريع لا تمتع بالجدوى الاقتصادية. [xxv]

3-اعتماد المعالجات الانية غير الجذرية للأزمات، كأزمة الوقود والكهرباء والماء.

4-ضعف الالتزام بترشيد الاستهلاك اليومي، فنجد أغلب الشرائح تتسابق لشراء ما تعرضه الأسواق من السلع والخدمات بالرغم من ارتفاع ثمنها وضعف مستوى جودتها[xxvi].

5-انتشار الفساد المالي والإداري

6-تدهور الوضع الأمني.

7-ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، أدى الى زيادة تكلفة انتاج السلع والخدمات.

8-معظم التضخم جاء من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع إيجارات دور السكن، هاتين الفقرتين لهما أهمية استثنائية في مكونات سلة سلع المستهلك العراقي.

وقد أسهم انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي، ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والودائع، ظهور الأسواق الموازية لبعض السلع والخدمات، ضعف حجم الاستثمارات مقارنة بحاجات التنمية، وشيوع التوقعات التشاؤمية، تراجع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ارتفاع نسب البطالة والتضخم في الاقتصاد العراقي [xxvii] .

ثالثاً: مؤشر التركيب القطاعي (التنويع اقتصادي):

يشير التركيب القطاعي الى نسبة مساهمة القطاعات في القيمة المضافة الاجمالية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، ومن تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي نلاحظ أن هذا الهيكل يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط لكونه اقتصاد ريعي أحادي الجانب ، فمن بيانات الجدول (4) نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الاستخراجي تجاوزت (50%) خلال المدة (2004 – 2013) ، مما يدل على أن طغيان هذا النشاط على باقي الأنشطة ، وهو بمثابة المحرك الرئيسي للنمو[xxviii]، وأن أنشطة الناتج غير النفطي لم تأخذ دورها المطلوب في عملية التنمية، فلقطاع الزراعي لم تتجاوز بنسبة مساهمته (6%) من الناتج المحلي للإجمالي خلال المدة (2004-2013) ، وهناك عوامل عديدة أدت إلى انخفاض القيمة المضافة لهذا القطاع ، أهمها نقص مصادر التمويل ، ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة، وارتفاع كلف النقل وأسعار الوقود ، بالإضافة إلى منافسة السلع الزراعية المستوردة والتدهور الأمني [xxix] .

ولم تتجاوز مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (2%) من إجمالي الناتج المحلي خلال المدة (2004 – 2013) وقد تأثر ناتج هذا القطاع بعوامل متنوعة أهمها ارتفاع الكلف ونقص الطاقة ومنافسة المنتجات المستوردة إضافة إلى عدم الاستقرار الأمني والشحة في التمويل. [xxx]

من متابعة التوزيع النسبي لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجدول (4) ، نلاحظ وجود تشوه في هيكل الاقتصاد العراقي نتيجة لهيمنة قطاع النفط على المساهمة الكبرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى هيكل الاقتصاد ككل، مما ترك أثاراً غير مرغوب بها على الاقتصاد طالما أن القطاع النفطي معزول عن بقية القطاعات الاقتصادية ولا تربطه ببقية القطاعات اية روابط إنتاجية (أمامية وخلفية) لكونه مرتبطاً بظروف الطلب الخارجي ومن هذا الجدول نلاحظ أيضا ، أن مجمل الأنشطة السلعية شكلت ما نسبته (70%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأحتل قطاع النفط الصدارة وأسهم بنسبة تفوق النصف من مجموع هذه الأنشطة. أما القطاعات الخدمية (الأنشطة الخدمية) والأنشطة التوزيعية ، فلم تسهم سوى بنسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي وللمدة نفسها ، وأسهمت الأنشطة التوزيعية بنسبة (38.8%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة (2011) بعد أن كانت تشكل (24.1%) في سنة (2004) ، أما الأنشطة الخدمية شكلت ما نسبته حوالي (17.6%) في سنة (2013) من إجمالي

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 May/2017

الناتج المحلي لتبلغ القيمة المضافة له حوالي (54.5) تريليون دينار ، إذ حقق نشاط الحكومة العامة أعلى نسبة مساهمة من مجموع هذه الأنشطة[xxxi]،وهذا يدل على أن السياسات الاقتصادية بعد سنة (2003) ، لم تكن مستندة على رؤية استراتيجية واضحة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية وبخاصة الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية ذات الأهمية الاستراتيجية في عملية التغير الهيكلي ، وعليه فالسياسات التي اتخذت بعد سنة (2003) أكدت على التركيز في الكيفية التي تؤدي إلى زيادة إنتاج النفط فقط ، وأهملت تقريباً معالجة المشاكل التي تواجه بعض القطاعات مما أدى إلى تعميق ظاهرة التريع[xxxii]. وانعكس هذا التوجه سلباً على جودة النمو في الاقتصاد العراقي، مما يستلزم تنشيط أو زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية ككل وعلى حد سواء، دون النظر إلى قطاع واحد وإهمال بقية القطاعات الأخرى، وإنما إلى تنويعها وزيادة مساهمتها في معدل الناتج.

جدول (4) هيكل الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004 -2013) بالأسعار الثابتة. (1988 = 100)، القيمة بملايين الدنانير

السنوات / القطاعات	2004		2005		2006		2007	
	قيمة الناتج	%	قيمة الناتج	%	قيمة الناتج	%	قيمة الناتج	%
الزراعة والصيد والغابات	4521.8	6.21	5939.6	8.02	6195.9	7.99	4479.2	5.21
القطاع الاستخراجي	39675	54.51	36795	49.70	38818.8	46.95	42274.1	49.13
الصناعات التحويلية	966.6	1.33	956.0	1.29	1056.4	1.27	1122.8	1.30
الماء والكهرباء	423.6	0.62	489.6	0.66	537.9	0.64	59.4	0.07
البناء والتشييد	720.3	0.99	1495.0	2.02	1578.5	1.91	1607.9	1.87
إجمالي القطاعات التوزيعية	10303.2	14.15	10790.4	14.57	11069.1	13.4	11809.7	13.72
إجمالي القطاعات التجريبية	16167.5	22.2	17565.2	23.73	23426.7	28.3	24696.1	28.70
إجمالي الناتج المحلي	72778	100	74030.8	100	826828	100	86049.2	100

السنوات / القطاعات	2008		2009		2010		2011	
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%
الزراعة والصيد والغابات	3889.0	4.19	4020.7	4.14	4063.7	4.11	47293	4.24
القطاع الاستخراجي	46921.2	50.51	48070.6	49.5	48532.6	49.0	54586	48.98
الصناعات التحويلية	1167.3	1.26	1587.5	1.63	1687.5	1.71	2050.1	1.84
الماء والكهرباء	737.6	0.79	921.8	0.94	1141.7	1.15	1346.9	1.21
البناء والتشييد	1677.5	1.81	1785.7	1.83	2799.5	2.82	2808.7	2.52
إجمالي القطاعات التوزيعية	12833.2	13.81	13325.1	13.72	13325.1	13.4	15108.1	13.56

إجمالي القطاعات الخدمية	25676.1	27.6	27397.5	28.2	27397.5	28	30821.5	27.65
إجمالي الناتج المحلي	92901.9	100	97108.9	100	98947.6	100	111451	100

السنوات ومساهمة القطاعات الاقتصادية	**2012**		**2013**	
	قيمة الناتج	**%**	**قيمة الناتج**	**%**
الزراعة والصيد والغابات	4941.4	4.8	5017.8	4.5
القطاع الاستخراجي	61590	50.2	63556.4	48.9
الصناعات التحويلية	2093.2	2.8	1930.7	1.5
الماء والكهرباء	1594.7	1.3	1562.7	1.2
البناء والتشييد	4058.4	3.3	5878.9	4.5
إجمالي القطاعات التوزيعية	17556.3	14.14	17991.1	13.8
إجمالي القطاعات الخدمية	32282.4	26.0	34142.1	26.2
إجمالي الناتج المحلي	124116.4	100	130076.7	100

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء

رابعاً: مؤشر تركيب الطلب (التوازن الخارجي):

يحظى قطاع التجارة الخارجية بأهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية كونه منفذاً للاندماج بالاقتصاد الدولي ووسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، ويؤدي هذا القطاع دور مهما في الاقتصاد العراقي وبخاصة في جانب قطاع التصدير، وتحديداً الصادرات النفطية، فما يزال الاقتصاد العراقي يعتمد في تمويل التنمية الاقتصادية على تصدير النفط الخام، لمحدودية الصادرات غير النفطية. نلاحظ من الجدول (5) أن مؤشر التوازن الخارجي أخذ بالتذبذب فتارة يرتفع حتى بلغ في سنة (2008) ما يعادل (595.14) مليون دينار، ثم أخذ بالانخفاض حتى بلغ (3) مليون دينار سنة (2009)، ويعود

هذا الانخفاض إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية بفعل الآثار السلبية للعمليات العسكرية والإرهابية التي طالت المنشآت النفطية، وتوقف منشآت التصدير، وكذلك تأثير الانخفاض في الأسعار النفط وانخفاض قيمة منتجات النفط الخام المصدر، بفعل ازدياد الطلب المحلي على هذه المنتجات ومحدودية الصادرات. أما في سنة (2013) استمرت قيم الصادرات بالانخفاض ، أما جانب الاستيرادات أخذت بالارتفاع المتزايد ، فأنعكس ذلك بشكل عجز في الميزان التجاري مؤدياً إلى استمرار الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي ، وكما موضح في بيانات الجدول نلاحظ استمرارية الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي خلال المدة (2007-2013) وتأثره بالتغيرات التي تطرأ على السوق العالمية للنفط الخام مما يجعله مرهوناً بعوامل السوق الخارجية ، وينعكس استمرار الانكشاف التجاري بصورة سلبية على ضعف المتغيرات الكلية ، وبالتالي ضعف كفاءة الأداء الاقتصادي بشكل عام.[xxxiii]

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 **May/2017**

الجدول (5): مؤشر التوازن الخارجي بالأسعار الثابتة (1988= 100)للمدة (2004 – 2013) مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	Xالصادرات (2)	Mالاستيرادات (3)	X – M (4)	التوازن الخارجي (5)
2004	416078	29956020	34050969	-4,094,9	-98.4
2005	43438.8	39963945	45145710	-5,181,765	-119.28
2006	47851.4	48780390.6	36914707.8	11,865,683	-248.6
2007	48510.6	51158039.1	31422753	19,7352,861	406.82
2008	51716.6	79028558.7	48249768.6	30,778,7901	595.14
2009	54721.2	51473565	51326145	147,420	3
2010	57751.6	63880713	55232658	8,648,055	150
2011	63650.4	96531318	60316542	36.214,776	569
2012	71680.8	113151788.2	73980251.4	39.171,537	546.47
2013	75685.8	107611539.2	75594928.2	32.016,611	423.02

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقديرات أولية سنوية.

المحور الثاني: - الأبعاد الاجتماعية :

أولاً :- بعد التعليم

التزمت الحكومات العراقية بموجب الدستور وخطط التنمية والسياسات الاقتصادية، بتوفير فرص التعليم لجميع العراقيين ، ونلاحظ من بيانات الجدول (6) أحراز العراق تقدم في نسبة الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الابتدائي ، وفي بنسبة تغطية من (85%) إلى (90%) للمدة (2000–2012) ، إذ ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدرسة الابتدائية من (75%) سنة (2004) إلى (94.3%) في سنة (2013) ، مع استمرار ظاهرة التفاوت في نسب الالتحاق بين الذكور والإناث على مستوى الحضر والريف هذا يؤشر على عدم تحقيق الإلزامية الكاملة[xxxiv] .

كما أحرز العراق تقدماً في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة التي ارتفعت من (48.8) في سنة (2005) حتى وصلت ما يقارب (92%) بحلول سنة (2013)، بالرغم من التفاوت في النسب بين الذكور والإناث، فقد بلغت نسبة الذكور حوالي (28,0%) وبلغت نسبة الإناث (81.3%) مما يشير الى اقتراب النسبة من المستهدف بحلول سنة (2015) [xxxv].

أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد انخفضت نسبة الالتحاق الصافي في هذه المرحلة إلى حوالي (44%) بعد أن كانت (57%) للمدة (2000-2012) ، كما انخفضت نسبة تغطية التعليم للسكان في مرحلة الإعداد المهني من (4%) إلى (3%) خلال المدة نفسها ،أما التعليم العالي فقد شهد ارتفاع في عدد الجامعات والكليات الحكومية والأهلية والمعاهد والكلية التقنية ، إذ ارتفع عدد الجامعات من (17) إلى (19) جامعة وارتفع عدد الكليات من (60) إلى (202) كلية والأهلية من (13) إلى (19) كلية بين المدتين (2000-2012) أما التعليم المهني فقد حافظت المعاهد والكليات على أعدادها[xxxvi] .

وعلى الرغم مما سبق ، لم يحصل تحسن ملموس في الأبنية المدرسية والجامعية القائمة، كما لم يصل التمويل الحكومي والمستوى التنفيذي إلى الحد اللازم-من الناحية المالية والتنفيذية والمؤسسية - لتصحيح الاختلالات القائمة وسد العجز في تلك الأبنية وتلبية المستلزمات التعليمية، فضلاً عن عدم مواكبة العرض المدرسي للزيادة في الطلب الناجمة عن النمو السكاني ، مما أدى الى ازدياد العجز في الأبنية المدرسية وتزايد عدد المدارس غير الصالحة التي تحتاج إلى ترميم نتيجة لقدمها ، ففي دراسة لليونسكو هناك أكثر من (10000) مدرسة بحاجة إلى إصلاح وإعادة تأهيل، فضلاً عن أن هناك (700) مدرسة بحاجة إلى إعادة بناء[xxxvii].

الجدول (6) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة صافي الالتحاق بالدراسة الابتدائية للمدة (2004– 2013)

السنوات	معدل القراءة والكتابة %	صافي الالتحاق بالدراسة الابتدائية %
2004	--	75
2005	48.8	76
2006	--	85.8
2007	21.5	29.2
2008	82	66.5
2009	--	88.5
2010	--	92.1
2011	0.91	98.1
2012	--	98.2
2013	0.92	94.3

- **2004 العمود الأول، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الأحوال المعيشية 2004، الجزء الأول، ص90-97.**
- **2004 العمود الثاني، جمهورية العراق واليونيسيف، 2001 ص19.**
- **2006 العمود الأول، علي عبد الأمير، حال التنمية البشرية في العراق حتى سنة 2008**
- **2011 العمود الأول، وضع الأحوال المعيشية بالعراق، 2004، ص51.**
- **2011 العمود الثاني، تقرير التنمية البشرية 2014، جدول 9.**
- **2006 العمود الثاني، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات المسح الاقتصادي العنقودي المتعدد (2006 – 2011).**

ثانياً: بعد الصحة:

تأثر الوضع الصحي في العراق بعوامل عدة أسهمت في تفاقم حالة التدهور في الخدمات الطبية في مجمل محافظات العراق من ابرزها العقوبات الدولية (1990-2003) ، التي حرمت المؤسسات الطبية من مواكبة التطور العلمي في مجال تطوير المعدات الطبية والفحص السريري وفي مجال توفير واستخدام الأدوية وصناعتها ، كما أسهمت الظروف التي رافقت الاحتلال الأمريكي بعد سنة (2003) في تدمير قسم كبير من المستشفيات والمؤسسات الصحية[xxxviii].

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 **May/2017**

ونلاحظ من بيانات الجدول (7) ارتفاع معدلات العمر المتوقع عند الولادة، إذ ارتفع من (62.4%) في سنة (2005) وصولاً إلى (69%) في سنة (2011) ، كما وانخفضت معدلات وفيات الأطفال الرضع من (855) في سنة (2004) إلى (36.3) وفاة لكل (1000) ولادة حية في سنة (2006) وهكذا استمر الانخفاض حتى وصلت إلى (28) وفاة لكل (1000) ولادة حية في سنة (2013)[xxxix] ، وهذا الانخفاض إنما يعود إلى تحسن الوضع الصحي للأمهات بشكل سريع، فقد انخفضت نسبة وفيات الأمهات ما يعادل نسبة لكل مئة ألف ولادة أثناء المدة (2005-2011). وزيادة نسبة الولادات خلال المدة المذكورة (2005-2011).

الجدول (7) معدل العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الأطفال الرضع للمدة (2004 – 2013)

السنوات	معدل العمر المتوقع عند الولادة %	معدل وفيات الأطفال الرضع %
2004	--	85.5
2005	62.4	10.2
2006	62.0	36.3
2007	68.8	36
2008	68.7	36
2009	68.6	40.8
2010	68.8	30
2011	68.9	29
2012	69.2	29
2013	62.4	28

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المبحث الرابع: حساب مؤشر جودة النمو بالاقتصاد العراقي

يركز هذا المبحث على حساب مؤشر جودة النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي مع الأخذ بنظر الاعتبار القطاع النفطي تارةً، واستبعاد هذا القطاع تارةً أخرى، أما الأبعاد الاجتماعية فتم قياسها بالاعتماد على مؤشر معدل وفيات الأطفال الرضع بالنسبة لقطاع الصحة ومؤشر صافي الالتحاق في الدراسة الابتدائية بالنسبة لقطاع التعليم، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى الفقرات الآتية:

أولاً-احتساب مؤشر جودة النمو (QGI كمعدلات النمو السنوية للأنشطة الاقتصادية)

1- معدلات النمو السنوية للأنشطة الاقتصادية مع النفط

الجدول (14) يوضح نتائج احتساب مؤشر جودة النمو الاقتصادي بحسب معدلات النمو السنوية للقطاعات مع النفط للمدة (2004 – 2013) ومنه ونلاحظ أن جودة النمو كمتوسط للمدة (2004-2013) قد بلغت (0.397)، وقد بلغ متوسط مساهمة الإبعاد الاجتماعية (0.084) ، في حين بلغ متوسط مساهمة الإبعاد الاقتصادية (0.312) ، الأمر الذي يؤكد على ضعف أداء الاقتصاد العراقي مع النفط فضلا عن ضعف الأداء الاجتماعي ، وهذا الأمر يؤكد مدى تأثير حالة الاختلال الهيكلي المتمثلة بالاعتماد على قطاع النفط وتهميش دور بقية قطاعات الناتج غير النفطي ، وهنا

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 **May/2017**

يمكن تصنيف العراق ضمن الدول التي تخضع لفرضية لعنة الموارد ، فوفرة المورد النفطي ، كانت مصحوبة بتدهور الأداء الاقتصادي فضلا عن تدهور الأداء الاجتماعي. وعند مقارنة قيمة مؤشر جودة النمو في الاقتصاد العراقي مع بقية الدول الواردة في الملحق الإحصائي (1) نجد أنها تقترب من دولة تشاد والبالغ قيمة مؤشر جودة النمو فيها (0.334). إما عند مقارنته مع نتائج المجاميع الدولية بحسب المدة الزمنية تبين أن مؤشر جودة النمو في العراق خلال المدة (2004-2013) يقترب من مؤشر جودة النمو في نيجيريا خلال المدة (1995 – 1999) والبالغة (0.376) ومن مؤشر جودة النمو في (رواندا) خلال المدة (2000 – 2004) والبالغ (0.399) ، ومن مؤشر جودة النمو في تشاد خلال المدة (2005 – 2008) والبالغ(0.334). وهذا يعني أن نمط النمو السائد في العراق خلال تلك المدة، يماثل أنماط النمو السائدة في شريحة البلدان منخفضة الدخل، التي ما تزال في المراحل البدائية للتنمية.

الجدول (8) مؤشر جودة النمو في العراق بحسب معدلات النمو للأنشطة الاقتصادية للمدة (2004 – 2013)

26 (17+25)	25	17	
QGI	للأبعاد الاجتماعية	للأبعاد الاقتصادية	السنوات
0.53876787	0.095175684	0.443592188	2004
0.33831811	0.072235344	0.266082763	2005
0.41978786	0.087360127	0.33242773	2006
0.21102109	0.075542134	0.13547896	2007
0.431955	0.084478104	0.347476895	2008
0.25678438	0.088940086	0.167844294	2009
0.36617871	0.086034522	0.280144185	2010
0.47297476	0.086351675	0.386623088	2011
0.51200882	0.086362737	0.425646086	2012
0.42487378	0.085541743	0.339332038	2013
0.39726704	0.084802	0.312464823	متوسط الفترة

المصدر: تم احتساب نتائج هذا الجداول بناء على الخطوات الموضحة في الملحق الإحصائي (2)

2- مؤشر جودة النمو كمعدلات نمو سنوية بدون قطاع النفط:

عند احتساب مؤشر جودة النمو الاقتصادي كمعدلات نمو سنوية للأنشطة الاقتصادية بدون النفط للمدة (2004–2013) بلغت جودة النمو (0.419) كمتوسط للمدة (2004 -2013) وهي أعلى بقليل من قيمة مؤشر جودة النمو بوجود قطاع النفط البالغة (0.397) .ويمكن إن نفسر هذا الارتفاع بارتفاع قيمة متوسط مؤشر الأبعاد الاقتصادية الذي ارتفع من (0.312) بوجود النفط إلى (0.335) من دون النفط وهذا الفرق بين المؤشرين يعود إلى التأثير الذي يشكله قطاع النفط على الأداء الاقتصادي العام للاقتصاد العراقي ويبدو أنه تأثير محدود جدا ، ولا يتجاوز (0.023) مما يؤكد ضآلة التأثير الحقيقي لقطاع النفط على الأداء الاقتصادي العام ، لضعف ترابطاته الإنتاجية مع بقية الأنشطة الاقتصادية، وهذا يؤكد أن تأثيره الاقتصادي هو أضعف بكثير من تأثيره المالي، الأمر الذي يؤكد أيضا مستوى هدر الموارد في الاقتصاد العراقي

فمعظم هذه الموارد لا توظف لتحسين الأداء الاقتصادي والإنتاجي وإنما تذهب للإنفاق الاستهلاكي على مجالات لا تعود بالنفع على الاقتصاد العراقي.

هذه النتيجة تؤكد على أهمية تغيير الاتجاه الحالي للسياسة الاقتصادية في العراق الذي يكرس موارد النفط لتمويل النفقات التشغيلية، ولا يخصص سوى جزء ضئيل جدا للاستثمار وبخاصة الاستثمار الإنتاجي الذي يجب أن يكرس لدعم قطاعات الإنتاج الحقيقي وخاصة قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة وقطاع الاتصالات والمعلومات وقطاع السياحة لدعم القدرات الإنتاجية والتنافسية والمعرفية للاقتصاد العراقي.

وعند مقارنة قيمة مؤشر جودة النمو من دون النفط في الاقتصاد العراقي مع بقية الدول الواردة في الملحق الإحصائي (1) نلاحظ أن قيمته تقترب من كل من دولة (زامبيا) والبالغة (0.406) و(وليسوثوا) والبالغة (0.429) للمدة (1995– 1999) ، إما المدة (2000 – 2004) فإن المؤشر يقترب من دولة سيراليون والبالغة (0.407) ، بينما المدة (2005–2008) اقترب المؤشر من الدولة النيجر والبالغة (0.414) . ما يعني أن الاقتصاد العراقي يقع ضمن الاقتصادات الأقل جودة والتي تتميز بضعف الأداء الاقتصادي.

وربما يعد هذا المؤشر أكثر واقعية من المؤشر السابق، لكونه أقرب إلى واقع الاقتصاد العراقي لكون الاقتصاد العراقي يعتمد فعلا على مقدار النمو المتحقق في قطاع النفط، كما أنه يتميز أيضا بضعف أداء القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، وهو بالتالي يصنف من بين أضعف الدول أداء من الناحية الاقتصادية مثل تشاد والنيجر.

يتبنى الباحث القيمة الأخيرة لمؤشر جودة النمو باعتبارها القيمة الأكثر تعبيرا عن حالة الاقتصاد العراقي بعد سنة (2003) الذي تميز بضعف الأداء في معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ولكونها تنسجم مع الموقع الذي شغله العراق في معظم المؤشرات الدولية الخاصة بتقييم جودة الأداء التنموي والتي غالبا ما كان يأتي فيها العراق المراتب الأخيرة مع الاقتصادات التي تتميز بضعف الأداء والنمو الاقتصادي الغير جيد أو الضعيف.

الجدول (9) **مؤشر جودة النمو في العراق كمعدلات نمو سنوية للناتج غير النفطي للمدة (2004 – 2013)**

26 (17+25)	**25**	**17**	
QGI	**للأبعاد الاجتماعية**	**للأبعاد الاقتصادية**	**السنوات**
0.522152	0.095175684	0.426976591	2004
0.403662	0.072235344	0.33142688	2005
0.419772	0.087360127	0.332411638	2006
0.315087	0.075542134	0.23954487	2007
0.415645	0.084478104	0.331166723	2008
0.281254	0.088940086	0.19231432	2009
0.398843	0.086034522	0.312808135	2010
0.465655	0.086351675	0.379303416	2011
0.53101	0.086362737	0.444647024	2012
0.445933	0.085541743	0.360391655	2013
0.41990134	0.084802	0.335099125	متوسط الفترة

المصدر: تم احتساب نتائج هذا الجداول بناء على الخطوات الموضحة في الملحق الإحصائي (2).

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 **May/2017**

الاستنتاجات والمقترحات

أولا: الاستنتاجات

1-شهد الاقتصاد العراقي حالة من عدم الاستقرار في مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي كما شهد ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم انعكست سلباً على قدرات البلد الإنتاجية، وعلى تراجع المسار سنة لعملية التنمية.

2-تتعايش في العراق حالتين اقتصاديتين الأولى نمط استهلاكي يلبي متطلبات اقتصاد الحرب أو العقوبات الاقتصادية أو المواجهة مع الارهاب، والحالة الثانية ارتباط الموازنة العامة بعوائد النفط الذي أسهم في تغذية النمط استهلاكي وأرهن مصير الاقتصاد العراقي بتجارة السلع الاستهلاكية والتطورات الإقليمية، وانعكس ذلك بشكل تدهور في الكفاءة الاقتصادية وانخفاض في مؤشر جودة النمو في الاقتصاد العراقي.

3-بلغت قيمة مؤشر جودة النمو في الاقتصاد العراقي بحسب معدلات النمو السنوية مع قطاع النفط (0.397)، كمتوسط للمدة (2004-2013) وقد بلغ متوسط مساهمة الإبعاد الاجتماعية (0.084) ، في حين بلغ متوسط مساهمة الإبعاد الاقتصادية (0.312) ، الأمر الذي يؤكد على ضعف أداء الاقتصاد العراقي مع النفط فضلا عن ضعف الأداء الاجتماعي ، وهذا الأمر يؤكد مدى تأثير حالة الاختلال الهيكلي المتمثلة بالاعتماد على قطاع النفط وتهميش دور بقية قطاعات الناتج غير النفطي ، وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية.

4-أقتربت قيمة مؤشر جودة النمو في الاقتصاد العراقي من دولة تشاد والبالغ قيمة مؤشر جودة النمو فيها (0.334) وهذا يعني أن نمط النمو السائد في العراق خلال تلك المدة، يماثل نمط النمو السائد في تلك الدولة الفقيرة بالموارد المادية والبشرية ، الامر الذي يعكس حجم الهدر في الموارد الذي تحقق خلال العقود الماضية من عمر التنمية في العراق مقارنة بضعف محصلة الإنجاز التنموي

5-عند مقارنة قيمة مؤشر جودة النمو في الاقتصاد العراقي مع المجاميع الدولية بحسب المدة الزمنية تبين أن مؤشر جودة النمو في العراق خلال المدة (2004-2013) يقترب مؤشر جودة النمو في نيجيريا خلال المدة (1995 – 1999) والبالغة (0.376) ومن مؤشر جودة النمو في (رواندا) خلال المدة (2000 – 2004) والبالغ (0.399) ، ومن مؤشر جودة النمو في تشاد خلال المدة (2005 – 2008) والبالغ(0.334). وهذا يعني أن نمط النمو السائد في العراق خلال تلك المدة، يماثل أنماط النمو السائدة في شريحة البلدان منخفضة الدخل، التي ما تزال في المراحل البدائية للتنمية.

6-بلغت قيمة مؤشر جودة النمو في الاقتصاد العراقي للناتج غير النفطي (0.419) كمتوسط للمدة (2004 -2013) وهي أعلى بقليل من قيمة مؤشر جودة النمو بوجود قطاع النفط البالغة (0.397). وهذا الفرق بين المؤشرين يؤكد ضآلة تأثير قطاع النفط على الأداء الاقتصادي العام للاقتصاد العراقي.

7-يتبنى البحث القيمة الأخيرة لمؤشر جودة النمو التي بلغت (0.419) كمتوسط للمدة (2004 -2013) باعتبارها القيمة الأكثر تعبيراً عن حالة الاقتصاد العراقي بعد سنة (2003) الذي تميز بضعف الأداء في معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ولكون هذه القيمة تنسجم مع الموقع الذي شغله العراق في معظم المؤشرات الدولية الخاصة

بتقييم جودة الأداء التنموي، التي غالبا ما تضع العراق في المراتب الأخيرة مع الاقتصادات التي تتميز بضعف الأداء التنموي وبانخفاض جودة النمو الاقتصادي.

6-أكدت النتائج على ضآلة التأثير الحقيقي لقطاع النفط على الأداء الاقتصادي العام، لضعف الترابطات الإنتاجية لهذا القطاع مع بقية الأنشطة الاقتصادية، وهذا يؤكد أن تأثيره الحقيقي أضعف بكثير من تأثيره المالي، الأمر الذي يمكن أن يفسر المستوى الذي وصلت ايه عملية هدر الموارد في الاقتصاد العراقي فمعظم هذه الموارد لا توظف لتحسين الأداء تعود بالنفع للاقتصاد العراقي. الاقتصادي والإنتاجي وإنما تذهب للإنفاق الاستهلاكي على مجالات لا

المقترحات:

تؤكد القيم المنخفضة لمؤشرات جودة النمو في العراق على ضرورة العمل على اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحسين جودة النمو في العراق وأن تحقيق هذا الهدف يستلزم مراعاة التوصيات الاتية:

1. ضرورة تغيير الاتجاه الحالي للسياسة الاقتصادية في العراق الذي اكتفى خلال مدة (2004–2013) باستخدام إيرادات النفط لتمويل النفقات التشغيلية، ولم يخصص سوى جزء ضئيل للاستثمارات في قطاعات الناتج غير النفطي، على أن يتم التركيز خلال المرحلة المقبلة على دعم قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة وقطاع السياحة وقطاع الاتصالات والمعلومات بما يضمن دعم القدرات الإنتاجية والتنافسية والمعرفية وتحسين جودة أداء الاقتصاد العراقي، أن تحقيق هذا الهدف يستلزم:

أ. النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتنمية قدراته الإنتاجية من خلال ثلاث عمليات مرتبطة ومتواصلة هي تراكم رأس المال، التكنولوجيا، التغير الهيكلي للاقتصاد العراقي.

ب. دعم قطاعات الناتج غير النفطي لرفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي لتنويع مصادر الدخل، وتقليص الفجوة القائمة حالياً في الطلب الكلي من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتقليص الاستيرادات كمرحلة أولى وتسهيل تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية في المراحل اللاحقة.

ج. إعادة هيكلية القطاع النفطي ليكون وسيلة فعالة في تمويل التنمية، مما يتطلب بناء معادلة جديدة للتنمية تؤكد على تنمية مستدامة ومتوازنة تأخذ في الاعتبار كل من الابعاد الاقتصادية والاجتماعية.

2. ضرورة العمل على تفعيل دور القطاع الخاص وبخاصة في أنشطة الناتج غير النفطي، وتحفيزه على مشاركة القطاع العام في عمليات الاستثمار وتوفير فرص العمل بما يكفل تحقيق التنويع الاقتصادي كمدخل ضروري لرفع مستوى جودة الأداء في الاقتصاد العراقي
3. ضرورة تبني سياسات نقدية ومالية تعزز الاستقرار السعري والنقدي وتحد من التضخم.
4. ضرورة تحسين أداء قطاع الصحة والتعليم لرفع مستوى رأس المال البشري.
5. ضرورة تطوير البنى التحتية والخدمات وربطها بقطاعات الاقتصاد الإنتاجية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية تنسجم مع ما متوفر في البلاد من موارد.
6. ضرورة تبني حزمة من السياسات الاقتصادية تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي الموفر لفرص العمل وتقليل التفاوت في الدخول بين الأفراد وتوفير الرعاية والحياة الكريمة لأفراد المجتمع.
7. ضرورة أتباع سياسة التنويع الاقتصادي للتغلب على مشاكل الاقتصاد الأحادي الجانب ومساهمة القطاعات الرئيسة الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 May/2017

المصادر والهوامش

(i) Marcelo Martinez and Montfort Mlachila " **A Quality of Growth Index for Developing Countries"** : IMF working paper, September 2014 pp 3-7

(ii) محمد علي زيني ، **الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل**، دار الملاك والآداب ، بغداد ، 2010 ، ص40.

(iii) محمد علي زيني، **المصدر السابق** ص35

(iv) أنور القرعان "**التنويع الاقتصادي في دول المجلس التعاون** ، مجلة "التعاون الصناعي في الخليج العربي العدد 105 يونيو 2013 ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، قطر ، الدوحة ، ص ص 25-27

(v) Ploeg, Frederick van der, Anthony J, Venables . **Harnessing windfall Revenues : optimal policies for resource-rich developing economies**. Economic Journal , Oxford ,Volume 121, Issue 551, pages 1–30, March 2011 ,UK

(vi) نوري محمد عبيد كصب الجبوري، **تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية**، دار الكتب والوثائق القومية ،المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،2014،ص22.

(vii) احمد إبراهيم ملاوي ، **دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي** ، المركز الدولي للأبحاث والدراسات جامعة مؤتة الكرك ، الأردن ،2014،ص6.

(viii) Marcelo Martinez and Montfort Mlachila "**The Quality of Recent High-Growth Episode in sub –Saharan Africa"**, IMF Working Paper, February 2013,p.8.

(ix) علاء الدين جعفر محمد علي، **النمو الاقتصادي بين النظرية الاقتصادية والقرآن الكريم ، دراسة مقارنة لدور العوامل المنظورة في تحقيق النمو الاقتصادي** ، مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، 2011،ص30- ص31.

(x) احمد حسين الهيتي وآخرون ،العلاقة **بين الأنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي ، دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي للمدة 1981 - 2006** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، سنة السابعة ، العدد 20،2009،ص38.

(xi) شوقي العباس ، **الوضع الصحي وانعكاساته على النمو السكاني** ، ورقة بحثية مقدمة إلى مجلس الوطني للسكان صنعاء، 2006 ، ص21.

(xii) Amarty a Sen, "**Concepts of Poverty"**, in : Poverty and Famines : An Essay an Entitlement and Deprivation, (Oxford : Oxford Scholarship online), Chapter2.

(xiii) Guillaumont, P. **"An Economic Vulnerability Index : Its Design and Use for International Development Policy"** , Economics of Agricultural Policies, University of Oxford, 37 (3), 2009 , P. 193-228,.

(xiv) Marcelo Martinez and Montfort Mlachila " **A Quality of Growth Index for Developing Countries** op.cit ,pp 9-10

$$\left(\bar{w}\right) = \frac{\sum xw}{\sum w}$$

(*) **قانون حساب المتوسط الحسابي المرجح**
(*) **قانون حساب المتوسط الهندسي**

$$G = (x_1 + x_2 + \ldots + x_n)^{\frac{1}{n}}$$
$$Log\ G = \frac{1}{n} Log(x_1 + x_2 + \cdots + x_n)$$
$$Log\ G = \frac{1}{n} Log \sum_{1}^{n} (xj)$$

(xv) Barro, R., and J. Lee, **"New Data Set of Educational Attainment in the World, 1950 – 2010"** NBER Working Paper No. 15902 (Cambridge, Massachusetts : National Bureau of Economic Research), 2010.

(xvi)Martelo Martinz and Montfort Malachila, , op. cit, P. 10.

(xvii)Martelo Martinz and Montfort Malachila, op. cit., P. 1 .0

(xviii) Ibid, P. 11.

(xix) Sachs, J. D., and A. M. Warner, "**The Curse of National Researches",** European Economic Review, earth.columbia.edu Vol.45,2001, PP. 827 – 838

(xx)Martelo Martinz and Montfort Malachila, , op. cit, P. 17

(xxi)Ibid P. 17

(xxii)2014 ، بغداد **التقرير الاقتصادي السنوي 2014**، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

(xxiii) محمد جابر الأنصاري ، **العرب والسياسة: أين الملك؟** ، بيروت ، دار الساقي ، 2000 ، ص95-97.

(xxiv)علي دنيف حسن ، **رؤية في أسباب التضخم في العراق** ، على الرابط www.Siironline.org.alabwab.

(xxv)كمال البصري ، **التضخم وأزمة الوقود عام 2006** ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، مركز الإصلاح الاقتصادي ، بغداد ، العدد 3 ،تشرين الاول 2006، ص ص ص20-21

(xxvi) علي دنيف حسن ، رؤية في أسباب التضخم في العراق ، مصدر سابق.

(xxvii) تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010 ، وزارة التخطيط ، **دائرة السياسات الاقتصادية والمالية** ، بغداد، 2011 ، ص53.

(xxviii)ميثم لعيبي إسماعيل ، أحمد هادي ، **التضخم في العراق ، ما بعد 2003 ، أسباب ، مؤشرات ، معالجات** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد 24 ، سنة الثامنة ، 2010.

(xxix) عبد الحسين العنبكي ،**الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق** ، مركز العراق للدراسات بغداد،2008 ،، ص185.

(xxx) وزارة التخطيط ، ، **تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010** ، 2013 ، صفحات متفرقة.

(xxxi) البنك المركزي العراقي ، "**التقرير الاقتصادي السنوي 2012** "، 2012، ص14.

(xxxii) البنك المركزي العراقي ، **التقرير الاقتصادي السنوي** ، المصدر نفسه ص14.

(xxxiii) وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، **التقرير الاقتصادي العراقي2010**،ص63-ص64.

(xxxiv) لورنس يحيى صالح ، **التعليم والتنمية في الدول النامية– العراق حالة دراسية** ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 99 ، سنة37 ، 2014 ، ص6.

(xxxv) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، **قسم إحصاءات التنمية البشرية ، على أعتاب الألفية** ، 2014،ص16 – 29.

(xxxvi)) لورنس يحيى صالح ، مصدر سابق ، ص7.

(xxxvii) لورنس يحيى صالح ، المصدر نفسه. ص7.

(xxxviii) دار بابل للدراسات والأعلام ، **الوضع الصحي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي**، على الموقع

http://www.darbabl.net/week_qadhya_show.php?id=37

(xxxix) وزارة التخطيط ، **التقرير الوطني للتنمية البشرية** ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، 2014 ، ص 22

http://www.hamoudi.org/dialogue-of-intellenct/11/05.htm

الملحق (1) جودة النمو في مجاميع دولية وافريقيا جنوب الصحراء

1990-94			1995-1999			2000-04			2005-11		
Rank	country	QGI	Rank	country	QGI	Rank	country	QGI	Rank	country	QGI
1	Malaysia	0.811	1	Malaysia	0.809	1	China	0.849	1	Bulgaria	0.843
2	China	0.772	2	Poland	0.790	2	Latvia	0.798	2	China	0.842
3	Thailand	0.754	3	Vietnam	0.784	3	Vietnam	0.792	3	Argentina	0.830
4	Argentina	0.750	4	China	0.784	4	Bulgaria	0.786	4	Vietnam	0.807
5	Chile	0.748	5	Chile	0.764	5	Lithuania	0.784	5	Indonesia	0.800
6	Uruguay	0.746	6	Thailand	0.754	6	Poland	0.782	6	Malaysia	0.798
7	Poland	0.742	7	Sri Lanka	0.753	7	Chile	0.777	7	Uruguay	0.794
8	Sri Lanka	0.733	8	Uruguay	0.749	8	Sri Lanka	0.767	8	Colombia	0.788
9	Indonesia	0.725	9	Argentina	0.742	9	Brazil	0.767	9	Poland	0.786
10	Vietnam	0.721	10	Lithuania	0.740	10	Malaysia	0.755	10	Panama	0.782
11	Panama	0.719	11	Mexico	0.736	11	Mexico	0.755	11	Brazil	0.780
12	Mexico	0.712	12	Indonesia	0.732	12	Argentina	0.752	12	Sri Lanka	0.779
13	Costa Rica	0.707	13	Panama	0.727	13	Cuba	0.751	13	Peru	0.778
14	Bulgaria	0.703	14	Brazil	0.726	14	Albania	0.750	14	Kazakhstan	0.776
15	Belarus	0.692	15	Albania	0.726	15	Tunisia	0.748	15	Chile	0.776
16	Jordan	0.689	16	Bulgaria	0.724	16	Thailand	0.748	16	Thailand	0.775
17	Colombia	0.685	17	Cuba	0.721	17	Panama	0.746	17	Lithuania	0.773
18	Brazil	0.685	18	Peru	0.719	18	Uzbekistan	0.743	18	Mexico	0.768
19	Turkey	0.684	19	Costa Rica	0.716	19	Romania	0.740	19	Belarus	0.767
20	Ecuador	0.678	20	Tunisia	0.711	20	Georgia	0.739	20	Romania	0.766
21	Philippines	0.676	21	Romania	0.706	21	Peru	0.738	21	Tunisia	0.766
22	Cuba	0.674	22	Egypt, Arab Rep.	0.706	22	Costa Rica	0.737	22	Turkey	0.760
23	Syrian Arab Republic	0.673	23	Colombia	0.705	23	Armenia	0.737	23	Cuba	0.759
24	Romania	0.673	24	Jordan	0.699	24	Russian Federation	0.736	24	Jordan	0.759
25	Russian Federation	0.672	25	Bolivia	0.698	25	Belarus	0.735	25	Syrian Arab Republic	0.758
26	Kazakhstan	0.668	26	Turkey	0.697	26	Uruguay	0.733	26	Albania	0.755
27	Venezuela	0.667	27	Ecuador	0.696	27	Egypt, Arab Rep.	0.730	27	Russian Federation	0.753
28	Peru	0.661	28	Latvia	0.696	28	Indonesia	0.728	28	Costa Rica	0.751
29	Kyrgyz Republic	0.661	29	Armenia	0.696	29	Turkey	0.727	29	Latvia	0.750
30	Tunisia	0.656	30	Russian Federation	0.694	30	Jordan	0.725	30	Egypt, Arab Rep.	0.750
31	Moldova	0.655	31	Georgia	0.688	31	Colombia	0.724	31	Uzbekistan	0.748
32	Botswana	0.651	32	Syrian Arab Republic	0.687	32	Ecuador	0.723	32	Armenia	0.747
33	Lithuania	0.649	33	Kyrgyz Republic	0.685	33	Kazakhstan	0.717	33	Georgia	0.746
34	Egypt, Arab Rep.	0.630	34	Kazakhstan	0.682	34	Moldova	0.713	34	Ecuador	0.745
35	Armenia	0.630	35	Moldova	0.679	35	Kyrgyz Republic	0.710	35	Mongolia	0.738
36	Albania	0.628	36	Belarus	0.676	36	Philippines	0.700	36	Lao PDR	0.727
37	Paraguay	0.625	37	Philippines	0.671	37	Syrian Arab Republic	0.697	37	Moldova	0.721
38	South Africa	0.622	38	Paraguay	0.661	38	Bolivia	0.684	38	Paraguay	0.714
39	Kenya	0.619	39	Venezuela	0.660	39	Azerbaijan	0.682	39	India	0.714
40	Honduras	0.618	40	South Africa	0.654	40	El Salvador	0.681	40	Philippines	0.709
41	El Salvador	0.615	41	El Salvador	0.654	41	Paraguay	0.679	41	Bolivia	0.708
42	Algeria	0.612	42	Algeria	0.649	42	Mongolia	0.674	42	Honduras	0.705
43	Latvia	0.609	43	Iran, Islamic Rep.	0.641	43	Tajikistan	0.670	43	Kyrgyz Republic	0.703
44	Georgia	0.604	44	Botswana	0.639	44	Algeria	0.665	44	El Salvador	0.702
45	India	0.596	45	Uzbekistan	0.639	45	South Africa	0.663	45	Morocco	0.700
46	Iran, Islamic Rep.	0.594	46	Honduras	0.637	46	Iran, Islamic Rep.	0.655	46	Algeria	0.699
47	Namibia	0.588	47	Azerbaijan	0.635	47	Venezuela	0.655	47	Iran, Islamic Rep.	0.693
48	Mongolia	0.587	48	India	0.630	48	Namibia	0.651	48	South Africa	0.692
49	Bolivia	0.586	49	Namibia	0.623	49	India	0.649	49	Tanzania	0.690
50	Azerbaijan	0.577	50	Mongolia	0.615	50	Honduras	0.646	50	Bangladesh	0.678
51	Uzbekistan	0.572	51	Kenya	0.603	51	Lao PDR	0.644	51	Guatemala	0.673
52	Swaziland	0.569	52	Nicaragua	0.599	52	Nicaragua	0.637	52	Nicaragua	0.668
53	Ghana	0.566	53	Guatemala	0.592	53	Morocco	0.630	53	Venezuela	0.666
54	Guatemala	0.563	54	Ghana	0.588	54	Guatemala	0.621	54	Azerbaijan	0.666
55	Morocco	0.552	55	Lao PDR	0.587	55	Bangladesh	0.612	55	Tajikistan	0.653
56	Tajikistan	0.521	56	Bangladesh	0.584	56	Kenya	0.609	56	Namibia	0.648
57	Bangladesh	0.515	57	Tajikistan	0.580	57	Nepal	0.602	57	Kenya	0.646
58	Nicaragua	0.513	58	Morocco	0.571	58	Ghana	0.602	58	Ghana	0.642
59	Gabon	0.511	59	Nepal	0.557	59	Botswana	0.596	59	Nepal	0.641
60	Pakistan	0.507	60	Swaziland	0.548	60	Gambia, The	0.574	60	Botswana	0.637
61	Congo, Rep.	0.498	61	Gabon	0.541	61	Tanzania	0.562	61	Zambia	0.632
62	Nepal	0.491	62	Pakistan	0.519	62	Togo	0.553	62	Pakistan	0.602
63	Tanzania	0.482	63	Senegal	0.502	63	Cameroon	0.551	63	Madagascar	0.592
64	Senegal	0.480	64	Tanzania	0.499	64	Pakistan	0.544	64	Gabon	0.583
65	Lao PDR	0.478	65	Togo	0.499	65	Gabon	0.536	65	Ethiopia	0.574
66	Cameroon	0.451	66	Cameroon	0.497	66	Swaziland	0.536	66	Swaziland	0.574
67	Sudan	0.447	67	Sudan	0.492	67	Senegal	0.521	67	Rwanda	0.568
68	Madagascar	0.439	68	Côte d'Ivoire	0.471	68	Uganda	0.515	68	Togo	0.564
69	Côte d'Ivoire	0.435	69	Equatorial Guinea	0.467	69	Zambia	0.504	69	Gambia, The	0.564
70	Lesotho	0.433	70	Madagascar	0.462	70	Madagascar	0.504	70	Senegal	0.558
71	Togo	0.430	71	Zambia	0.461	71	Congo, Rep.	0.492	71	Uganda	0.557
72	Yemen, Rep.	0.429	72	Congo, Rep.	0.460	72	Benin	0.474	72	Benin	0.554
73	Gambia, The	0.428	73	Gambia, The	0.452	73	Yemen, Rep.	0.471	73	Cameroon	0.529
74	Zambia	0.406	74	Malawi	0.451	74	Côte d'Ivoire	0.467	74	Congo, Rep.	0.525
75	Mauritania	0.404	75	Mauritania	0.449	75	Nigeria	0.462	75	Nigeria	0.517
76	Djibouti	0.400	76	Yemen, Rep.	0.443	76	Malawi	0.461	76	Mozambique	0.513
77	Uganda	0.394	77	Uganda	0.441	77	Sudan	0.455	77	Malawi	0.511
78	Congo, Dem. Rep.	0.392	78	Lesotho	0.429	78	Mauritania	0.453	78	Mauritania	0.510
79	Equatorial Guinea	0.386	79	Djibouti	0.410	79	Djibouti	0.449	79	Guinea	0.506
80	Nigeria	0.373	80	Benin	0.407	80	Guinea	0.447	80	Djibouti	0.502
81	Burundi	0.373	81	Nigeria	0.376	81	Equatorial Guinea	0.443	81	Côte d'Ivoire	0.498
82	Benin	0.362	82	Mozambique	0.371	82	Ethiopia	0.440	82	Sierra Leone	0.498
83	Mozambique	0.346	83	Guinea	0.371	83	Lesotho	0.424	83	Congo, Dem. Rep.	0.488
84	Malawi	0.340	84	Ethiopia	0.363	84	Sierra Leone	0.407	84	Yemen, Rep.	0.482
85	Central African Rep.	0.338	85	Burkina Faso	0.355	85	Burkina Faso	0.404	85	Lesotho	0.480
86	Sierra Leone	0.328	86	Central African Rep.	0.346	86	Rwanda	0.399	86	Sudan	0.476
87	Ethiopia	0.327	87	Congo, Dem. Rep.	0.343	87	Niger	0.376	87	Equatorial Guinea	0.452
88	Burkina Faso	0.324	88	Niger	0.330	88	Mali	0.371	88	Mali	0.442
89	Rwanda	0.320	89	Rwanda	0.327	89	Congo, Dem. Rep.	0.371	89	Burundi	0.425
90	Guinea	0.308	90	Sierra Leone	0.320	90	Mozambique	0.367	90	Burkina Faso	0.417
91	Mali	0.287	91	Mali	0.311	91	Burundi	0.356	91	Niger	0.414
92	Chad	0.286	92	Chad	0.298	92	Chad	0.340	92	Central African Rep.	0.402
93	Niger	0.258	93	Burundi	0.294	93	Central African Rep.	0.331	93	Chad	0.334

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 May/2017

Source :Martelo Martinz and Montfort Malachila, The Quality of the Recent High-Growth, 2014 , P.11.

الملحق (2) خطوات احتساب مؤشر جودة النمو كمعدلات نمو سنوية بوجود القطاع النفطي للمدة (2004 – 2013)

1- خطوات احتساب مؤشر جودة النمو للأبعاد الاقتصادية بوجود القطاع النفطي

	1.00	2	3	4 (3*0.25)	5	6	7	8	9
								(7*0.25)	
السنوات	قوة النمو	معدل نمو	Log (2)	وزن نسبي	استقرار الاقتصادي	معدل نمو	Log (6)	وزن نسبي	تركيب الطلب
2004	1533.10	49.61	1.70	0.42	10148626.00	75.78	1.85	0.46	-98.42
2005	1553.40	1.32	0.12	0.03	11339125.00	11.73	1.57	0.39	-119.29
2006	1639.10	5.52	0.74	0.19	15497300.00	36.67	1.44	0.36	247.97
2007	1634.30	-0.29	-0.53	-0.13	21721167.00	40.16	0.54	0.13	406.82
2008	1691.30	3.49	0.54	0.14	28189934.00	29.78	1.35	0.34	595.14
2009	1728.20	2.18	0.34	0.08	37300030.00	32.32	1.25	0.31	2.69
2010	1777.50	2.85	0.46	0.11	51743489.00	38.72	1.16	0.29	149.75
2011	1909.20	7.41	0.87	0.22	62473929.00	20.74	1.69	0.42	568.96
2012	2095.50	9.76	0.99	0.25	63735871.00	2.02	1.80	0.45	546.47
2013	2156.60	2.92	0.46	0.12	73830964.00	15.84	1.55	0.39	423.02

10	11	12	13	14	15	16	17
	(10*0.25)				(14*0.25)	(4+8+11+15)	(16/4)
Log (9)	وزن نسبي	تركيب قطاعي	معدل نمو	Log(13)	وزن نسبي	QGI	QGI/4
1.99	0.50	26469.80	35.86	1.55	0.39	1.77	0.44
2.08	0.52	27277.70	3.05	0.48	0.12	1.06	0.27
2.39	0.60	28777.60	5.50	0.74	0.19	1.33	0.33
2.61	0.65	28673.80	-0.36	-0.44	-0.11	0.54	0.14
2.77	0.69	30932.00	7.88	0.90	0.22	1.39	0.35
0.43	0.11	32351.00	4.59	0.66	0.17	0.67	0.17
2.18	0.54	33958.70	4.97	0.70	0.17	1.12	0.28
2.76	0.69	36468.40	7.39	0.87	0.22	1.55	0.39
2.74	0.68	43482.70	19.23	1.28	0.32	1.70	0.43
2.63	0.66	46168.30	6.18	0.79	0.20	1.36	0.34

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia Vol. (1) Issue (3)
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) *PP: 523-551*
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 May/2017

2- خطوات احتساب مؤشر جودة النمو للأبعاد الاجتماعية

25	24(20+23)	23	22	21	20	19	18	
QGI/2	QGI	وزن نسبي	LOG(21)	صافي الالتحاق	وزن نسبي	LOG (18)	معدل وفيات الأطفال	السنوات
0.10	0.19	0.09	1.88	75.00	0.10	1.93	85.50	2004
0.07	0.14	0.09	1.88	76.00	0.05	1.01	10.20	2005
0.09	0.17	0.10	1.93	86.00	0.08	1.56	36.30	2006
0.08	0.15	0.07	1.47	29.20	0.08	1.56	36.00	2007
0.08	0.17	0.09	1.82	66.50	0.08	1.56	36.00	2008
0.09	0.18	0.10	1.95	88.50	0.08	1.61	40.80	2009
0.09	0.17	0.10	1.96	92.10	0.07	1.48	30.00	2010
0.09	0.17	0.10	1.99	98.10	0.07	1.46	29.00	2011
0.09	0.17	0.10	1.99	98.20	0.07	1.46	29.00	2012
0.09	0.17	0.10	1.97	94.30	0.07	1.45	28.00	2013
0.08								المتوسط

3-خطوات احتساب مؤشر جودة النمو للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بوجود القطاع النفطي

26 (17+25)	25	17	
QGI	للأبعاد الاجتماعية	للأبعاد الاقتصادية	السنوات
0.53877	0.095	0.444	2004
0.33832	0.072	0.266	2005
0.41979	0.087	0.332	2006
0.21102	0.076	0.135	2007
0.43196	0.084	0.347	2008
0.25678	0.089	0.168	2009
0.36618	0.086	0.28	2010
0.47297	0.086	0.387	2011
0.51201	0.086	0.426	2012
0.42487	0.086	0.339	2013
0.39727	0.085	0.312	متوسط الفترة

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 523-551***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 May/2017

الملحق (3) خطوات احتساب مؤشر جودة النمو كمعدلات نمو سنوية من دون القطاع النفطي للمدة (2004 – 2013)

1- خطوات احتساب مؤشر جودة النمو للأبعاد الاقتصادية من دون القطاع النفطي

	1	2	3	4 (3*0.25)	5	6	7	8 (7*0.25)	9
السنوات	قوة النمو	معدل نمو	Log (2)	وزن نسبي	استقرار الاقتصادي	معدل نمو	Log (6)	وزن نسبي	تركيب الطلب
2004	1533.10	49.61	1.70	0.42	10148626.00	75.78	1.85	0.46	-98.42
2005	1553.40	1.32	0.12	0.03	11339125.00	11.73	1.57	0.39	-119.29
2006	1639.10	5.52	0.74	0.19	15497300.00	36.67	1.44	0.36	247.97
2007	1634.30	-0.29	-0.53	-0.13	21721167.00	40.16	0.54	0.13	406.82
2008	1691.30	3.49	0.54	0.14	28189934.00	29.78	1.35	0.34	595.14
2009	1728.20	2.18	0.34	0.08	37300030.00	32.32	1.25	0.31	2.69
2010	1777.50	2.85	0.46	0.11	51743489.00	38.72	1.16	0.29	149.75
2011	1909.20	7.41	0.87	0.22	62473929.00	20.74	1.69	0.42	568.96
2012	2095.50	9.76	0.99	0.25	63735871.00	2.02	1.80	0.45	546.47
2013	2156.60	2.92	0.46	0.12	73830964.00	15.84	1.55	0.39	423.02

10	11 (10*0.25)	12	13	14	15 (14*0.25)	16 (4+8+11+15)	17 (16/4)
Log (9)	وزن نسبي	تركيب قطاعي	معدل نمو	Log(13)	وزن نسبي	QGI	QGI/4
1.99	0.50	6632.30	19.44	1.29	0.32	2.13	0.43
2.08	0.52	8880.20	33.89	1.53	0.38	1.66	0.33
2.39	0.60	9368.20	5.50	0.74	0.18	1.66	0.33
2.61	0.65	7808.60	-16.65	1.22	0.31	1.20	0.24
2.77	0.69	7471.40	-4.32	0.64	0.16	1.66	0.33
0.43	0.11	8315.70	11.30	1.05	0.26	0.96	0.19
2.18	0.54	9692.40	16.56	1.22	0.30	1.56	0.31
2.76	0.69	9145.40	-5.64	0.75	0.19	1.90	0.38
2.74	0.68	12687.70	38.73	1.59	0.40	2.22	0.44
2.63	0.66	14390.10	13.42	1.13	0.28	1.80	0.36

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia Vol. (1) Issue (3)
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) *PP: 523-551*
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.30 May/2017

2- خطوات احتساب مؤشر جودة النمو للأبعاد الاجتماعية

25	24(20+23)	23	22	21	20	19	18	
QGI/2	QGI	وزن نسبي	LOG(21)	صافي الالتحاق	وزن نسبي	LOG (18)	معدل وفيات الأطفال	السنوات
0.10	0.19	0.09	1.88	75.00	0.10	1.93	85.50	2004
0.07	0.14	0.09	1.88	76.00	0.05	1.01	10.20	2005
0.09	0.17	0.10	1.93	86.00	0.08	1.56	36.30	2006
0.08	0.15	0.07	1.47	29.20	0.08	1.56	36.00	2007
0.08	0.17	0.09	1.82	66.50	0.08	1.56	36.00	2008
0.09	0.18	0.10	1.95	88.50	0.08	1.61	40.80	2009
0.09	0.17	0.10	1.96	92.10	0.07	1.48	30.00	2010
0.09	0.17	0.10	1.99	98.10	0.07	1.46	29.00	2011
0.09	0.17	0.10	1.99	98.20	0.07	1.46	29.00	2012
0.09	0.17	0.10	1.97	94.30	0.07	1.45	28.00	2013
0.08								المتوسط

3- جودة النمو للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من دون النفط

26 (17+25)	25	17	
QGI	للأبعاد الاجتماعية	للأبعاد الاقتصادية	السنوات
0.52215	0.095	0.427	2004
0.40366	0.072	0.331	2005
0.41977	0.087	0.332	2006
0.31509	0.076	0.24	2007
0.41565	0.084	0.331	2008
0.28125	0.089	0.192	2009
0.39884	0.086	0.313	2010
0.46566	0.086	0.379	2011
0.53101	0.086	0.445	2012
0.44593	0.086	0.36	2013
0.4199	0.085	0.335	متوسط الفترة